

2014 الانتخابات التكميلية

الدوائر: 4 3 2

للتواصل:

email: maglesalomma@alanba.com.kw

Fax: 222 72 830 - 222 72 857

طالب بدراسة عزوف المواطنين عن بعض الوظائف الإدارية مرشح الدائرة الثانية أحمد لاري يدعو لتوحيد سلم الرواتب في «الخاص» وإنشاء ديوان المظالم



أحمد لاري

على هذه الوظائف.
كما طالب لاري الجهات
الحكومية المعنية والخدمة

دعا مرشح الدائرة الثانية للانتخابات التكميلية أحمد لاري في تصريح له أمس الجهات الحكومية المعنية إلى دراسة معالجة ظاهرة عزوف المواطنين الكويتيين عن بعض الوظائف الإدارية بسبب الأجور المتدنية وعدم وضوح وتحديد طبيعة الوظائف الإدارية المهنية، ذكرا على سبيل المثال لا الحصر الوظائف الفنية لأقسام الأشعة في المستشفيات والمراكز الطبية، ووظائف الكمبيوتر التي يجب أن تكون لها علاوات استثنائية عن باقي الوظائف الإدارية الأخرى، وقسم أن المطلوب من هذه الدراسة وضع الحوافز المادية والمعنوية أمام الشباب للأقبال

يجب على الجهات الحكومية المعنية والخدمة المدنية عقد لقاء نصف سنوي كـ«ورشة عمل» لتقدير الاحتياجات الوظيفية

المدنية بعقد لقاء نصف سنوي كـ«ورشة عمل» لتقدير الاحتياجات الوظيفية من المهام ووضع النقاط المهمة حولها كوظيفة «مهندس تصميم بناء» مثلا. ودعا مرشح الدائرة الثانية للانتخابات التكميلية أحمد لاري في تصريحه إلى توحيد سلم الرواتب في القطاع الخاص مع ضمان الرؤية المستقبلية لكل القطاعات التي لها ربط بالخدمة المدنية من حيث الأعداد والتجهيز والرؤى المستقبلية، كما دعا لاري أيضا إلى إنشاء ديوان المظالم كما هو متفق عليه في كل الدول الإسلامية المجاورة لتحقيق المساواة المنطقية في سلم الرواتب.

باقر: التجمع السلفي سيحسم قراره حول الانتخابات التكميلية خلال الأيام المقبلة



أحمد باقر

قال النائب والوزير السابق أحمد باقر: إن التجمع السلفي سيحسم قراره في شأن الانتخابات التكميلية خلال الأيام القليلة المقبلة إما بتحديد مرشحيه للانتخابات أو بدعم من يراه من المرشحين بالساحة. وأضاف باقر أن التجمع الإسلامي السلفي كان رأيه واضحا ضد شطب استجواب رئيس الوزراء الأخير «وكنا نأمل أن يحال إلى اللجنة التشريعية» لفحص مدى دستورية محاوره، ثم يعرض الأمر على المجلس للتصويت والمناقشة واستبعاد غير الدستوري منها. وقال أيضا: «وفي كل الأحوال نحن ضد الشطب».

جاهز لرفع دعاوى ضد مديري المستشفيات أو وكيل الوزارة من دون أنعاب البشر: فريق قانوني لمتابعة شكاوى كل مواطن متضرر من الوضع الصحي



نبيل البشر

صرح مرشح الدائرة الثالثة نبيل البشر بأن حملته تحت اسم «صحتنا أهم» مازال العمل قائما بها حتى الآن وإنها تخدم كل مواطن يعاني من أي شكاوى بالمستشفيات، وأنه يتابع شخصيا شكاوى الحملة أولا فأولا. وقال البشر أيضا أنه خصص فريقا من المستشارين القانونيين الكويتيين لمتابعة كل مواطن متضرر يرغب في رفع شكاوى على طبيب أو مدير مستشفى أو وكيل وزارة دون أي أنعاب.

أصدر بيانا انتقد فيه توقف التنمية والإنجاز

«المسار المستقل» يعلن مقاطعة «التكميلية»:

إذا أصرت الحكومة على نهجها فسيزداد الأمر سوءا



باسل الجاسر

أصدر «تجمع المسار المستقل» بيانا باسم أمينه العام باسل الجاسر بشأن الانتخابات التكميلية لمجلس الأمة جاء كالتالي: يشهد وطننا العزيز فوائض مالية غير مسبوقة وفي ظل حكومة تملك أغلبية نيابية وتملك فترة مالية هائلة، لا يوجد تفسير يبرر توقف التنمية والإنجاز، إلا التخاذل وضعف الإدارة والتخالف مع المصالح الخاصة على حساب الوطن والشعب. في هذه الظروف يتطلع المواطن إلى مجلس الأمة على أنه المدافع عن

مكتسبات الشعب من خلال الرقابة على أداء الحكومة، ومحاسبة المقصر أو الفاسد، وتقويم الخلل والانحراف في الأداء، من خلال الأدوات الدستورية المتاحة للنائب. إلا أن التشريع في المجلس الحالي أصبح يفصل لبعض أصحاب المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة في كثير من الأحيان، وما أردوه تعطيل له أولوية التشريع، وما سوى ذلك من تطلعات المواطنين وحاجاتهم الأساسية فلا أولوية له وصارت المعارضة

ممنوعة تحت قبة البرلمان، وأصبح النقد السياسي لاداء رئيس الحكومة من المحرمات، وتم واد الأدوات الدستورية في سبيل التغطية على فشل الحكومة وادائها المتخازل. ولهذا، اختار «المسار المستقل» أن يقدم النائب علي الراشد والنائب صفاء الهاشم استقالتهما من المجلس كرسالة للجميع بأن هذا المجلس لم يعد مكانا للأصلاح ولم يعد يمثل ارادة الأمة، وبات أداة طيعة بيد الحكومة بدلا من أن يكون الرقيب عليها والحسيب، ولنفس الأسباب

فإن «المسار المستقل» يعلن اليوم مقاطعته للانتخابات التكميلية لمجلس الأمة، والتي ستجرى في 26 يونيو، كما يرى «المسار المستقل» بأنه إذا أصرت الحكومة على الاستمرار بنهجها في تغليب مصالح فئة قليلة من المتخالفين على حساب مصلحة الوطن، وحاجات المواطنين، فسيزداد الأمر سوءا، وسيستمر وضع البلد في الانحدار والتدهور، ما لم يتدخل أصحاب القرار لانهاء الكويت، وحفظ الله الكويت وأميرها وشعبها من كل مكروه.

المهري: الواجب يفرض المشاركة في الانتخابات



محمد المهري

صرح السيد محمد باقر المهري وكيل المرجعيات الدينية حول الانتخابات التكميلية بما يلي: إن الواجب الوطني يفرض علينا أن نحضر يوم الانتخابات التكميلية ولا نتقاعس عن أداء هذا الواجب الوطني ونختار المرشح الوطني الكفؤ الصادق الأمين الذي يقدم مصلحة الوطن على المصالح الأخرى وإن يكون مخلصا للوطن ولأمير البلاد المفدى، وزاد بقوله: ونحن لا نفرق بين المواطنين المرشحين بغض النظر عن مذهبهم وقبيلتهم وطائفتهم سواء كان رجلا أو امرأة، فالمقياس في الانتخابات هو ما نكرناه، ونستقبل في ديواننا

«الإعلام» تحدد شروط وضوابط التغطية الإعلامية والإعلان والترويج للانتخابات النيابية



إعلاميون بانتظار المرشحين



جانب من العمل الميداني في إدارة الانتخابات

<p>هذا القرار وغيره من القوانين. 2- تلقي الطلبات والشكاوى وبحثها والتحقق من صحتها وإنفاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.</p> <p>المادة العاشرة</p> <p>في حالة مخالفة أي من أحكام هذا القرار طبق الأحكام المبينة بالقوانين أرقام 35 لسنة 1962 و3 لسنة 2006 و61 لسنة 2007 المشار إليها والقوانين الأخرى ذات الصلة.</p> <p>المادة الحادية عشرة</p> <p>على جهات الاختصاص تنفيذ هذا القرار - كل فيما يخصه - وينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.</p>	<p>دعاية أو تغطية إعلامية عن أي من المرشحين أو عن الانتخابات عامة إلا إذا كانت متفقة وأحكام القانون رقم 61 لسنة 2007 ولائحته التنفيذية وأحكام القانون رقم 61 لسنة 2007 ولائحته التنفيذية وأحكام القانون رقم 3 لسنة 2006 ولائحته التنفيذية المشار إليها.</p> <p>المادة التاسعة</p> <p>تشكل لجنة من موظفي الوزارة ومن غيرهم من ذوي الخبرة والاختصاص تتولى ما يلي:</p> <p>1- رصد الأداء الإعلامي لوسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة أثناء الانتخابات وتغطيتها لها.</p> <p>والتأكد من مراعاتها لأحكام</p>	<p>الإحصاءات ونتائج استطلاعات الرأي في يوم الاقتراع واليوم السابق عليه. 3- عدم الإعلان عن نتائج الانتخابات أو معدلاتها ونسبها قبل الإعلان عنها من المصادر الرسمية.</p> <p>المادة السادسة</p> <p>يجب على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة عند إجراء نشر أو بث أو إعادة بث الإحصاءات واستطلاعات الرأي الالتزام بما يلي:</p> <p>1- ذكر الجهة التي أجرت وطريقة وتاريخ إجرائه وعدد المشمولين بالاستطلاع ويجب أن تكون الإحصاءات والاستطلاعات صادرة عن شركة مرخص لها بممارسة هذا النشاط من الجهات الرسمية بالدولة. 2- عدم الإعلان عن</p>	<p>إجراءات مالية أو إعطاء أو عرض أو تعهد بإعطاء الناخب شيئا من ذلك لحمله على التصويت على وجه معين أو على الامتناع عن التصويت.</p> <p>المادة السابعة</p> <p>يجب على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة عند إجراء نشر أو بث أو إعادة بث الإحصاءات واستطلاعات الرأي الالتزام بما يلي:</p> <p>1- ذكر الجهة التي أجرت وطريقة وتاريخ إجرائه وعدد المشمولين بالاستطلاع ويجب أن تكون الإحصاءات والاستطلاعات صادرة عن شركة مرخص لها بممارسة هذا النشاط من الجهات الرسمية بالدولة. 2- عدم الإعلان عن</p>	<p>الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة عند تغطيتها لأنشطة المرشحين للانتخابات والتميز بين الخبر الإعلامي وبين الإعلان الانتخابي وذلك ببيان الصفة الاعلانية على الأخير.</p> <p>المادة الرابعة</p> <p>يجب الاتضمن التغطية الانتخابية ما يسيء إلى المرشحين أو غيرهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة بأي وسيلة من الوسائل، سواء بالكلمات أو الصور أو الرموز أو الكتابة أو الرسوم أو غيرها.</p> <p>المادة الخامسة</p> <p>لا يجوز أن تكون طريقة أو أسلوب الدعاية أو التغطية الانتخابية متضمنة تقديم</p>	<p>تسري أحكام هذا القرار خلال الفترة من تاريخ نشر الرسوم أو القرار بالدعوة للانتخابات مجلس الأمة أو المجلس البلدي في الجريدة الرسمية وحتى إعلان نتائجها النهائية.</p> <p>المادة الثانية</p> <p>لا يجوز طبع أو نشر أو بث أو إعادة بث كل ما من شأنه الدعوة إلى:</p> <p>1 - تنظيم انتخابات فرعية أو الاشتراك فيها أو الدعاية لها أو الإعلان عن أي أخبار أو بيانات تتعلق بها. 2 - الإخلال بحرية الانتخاب أو بنظمه بأي وسيلة من الوسائل.</p> <p>المادة الثالثة</p> <p>يجب على جميع وسائل</p>	<p>خاطبت وزارة الإعلام الصحف المحلية بضرورة الالتزام بضوابط التغطية الإعلامية وانتخابات مجلس الأمة. وقالت وزارة الإعلام في خطابها: صدر قرار وزارة الداخلية رقم 166 لسنة 2014 بشأن دعوة الناخبين إلى الانتخابات التكميلية لأعضاء مجلس الأمة في الدوائر الانتخابية الثانية والثالثة والرابعة.</p> <p>لذا نأمل منكم التعاون في تطبيق أحكام القرار الوزاري رقم 78 لسنة 2012 الصادر بشأن شروط وضوابط التغطية الإعلامية والإعلان والترويج للانتخابات مجلس الأمة والمجلس البلدي، ونص القرار على التالي:</p> <p>المادة الأولى</p>
---	--	---	--	--	---	--